

تقرير عن العمليات



عمليات الاستثمار

COURTESY OF NEWMONT

نظرة عامة

في السنة المالية ٢٠٠٥، كان أكثر من ٥٥ في المائة من استثمارات المؤسسة الجديدة في القطاع المالي والبنية الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، والصحة والتعليم. وبلغت حصة الاستثمارات من حساب المؤسسة الخاص في بلدان تتسم بأنها إما عالية المخاطر، أو منخفضة الدخل، نحو ٢٨ في المائة.

ارتباطات الاستثمار

وقعت المؤسسة ارتباطات بالاستثمار بمبلغ ٦,٤٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، منها ٥,٢٧ مليار دولار لحسابها الخاص و ١,٠٨ مليار دولار قروضا مشتركة، مقابل ٥,٦٣ مليار دولار ارتباطات للمؤسسة في السنة المالية ٢٠٠٤، شملت ٤,٧٥ مليار دولار لحسابها الخاص و ٨٧٩ مليون دولار قروضا مشتركة. وتقدم المؤسسة طائفة من المنتجات والخدمات للعملاء، بما في ذلك القروض، والاستثمار في الأسهم، وأشباه الأسهم والتمويل المهيكل، ومنتجات إدارة المخاطر التي يتم تمويلها من خلال موارد المؤسسة الخاصة. كما توجد مساهمات مشتركة في قروضها المقدمة للمؤسسات المالية الدولية. ومن الارتباطات بالاستثمار التي وقعت المؤسسة لحسابها الخاص، ذهب ٤,٥٤ مليار دولار إلى اتفاقيات القروض (بما في ذلك أشباه الأسهم من شاكلة القروض)، و ٦١٢ مليون دولار إلى استثمارات في الأسهم (بما في ذلك أشباه الأسهم من شاكلة الأسهم)، و ٢١٦ مليون دولار للضمانات، ٤ ملايين دولار لمنتجات إدارة المخاطر. واستنادا لإجمالي تكلفة المشروعات بالنسبة لمشروعاتنا في السنة المالية ٢٠٠٥، أسفر كل دولار في ارتباطات المؤسسة لحسابنا الخاص عن إضافة ٣,٣٨ دولار للتمويل من مصادر أخرى.

لقد ارتبطنا بتقديم التمويل إلى ما مجموعه ٢٣٦ مشروعا في ٦٧ بلدا، مقابل ٢١٧ في ٦٥ بلدا في السنة المالية ٢٠٠٤. وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، شملت محفظة الاستثمار لدينا، ١٩,٣ مليار دولار لحساب المؤسسة الخاص و ٥,٣ مليار دولار في قروض مشتركة محتفظ بها لحساب آخرين. وقد أضفنا ١٧٤ شركة لمحفظتنا هذا العام، وتركت ١٧٦ شركة المحفظة. وترد تفاصيل مشروعات الاستثمار في الأقسام الإقليمية وهي مدرجة في جداول مشروعاتنا في المجلد الثاني.

القروض المشتركة وحشد الموارد

تلعب القروض المشتركة للمؤسسة دورا رئيسيا في حشد التمويل من القطاع الخاص في الأسواق الناشئة، حيث تقتصر آجال الاستحقاق بصفة عامة على الأمد القصيرة، وحيث فرص الوصول للسوق مفتوحة أساسا لشركات الدرجة الأولى في البلدان متوسطة الدخل. ويساعد برنامج القروض من الفئة باء الذي نطبقه، العملاء على الحصول على تمويل أكثر مواتاة، عادة من خلال معاملات فارقة تمثل نقطة تحول. وقد تم التوقيع على قروض من الفئة باء مجموعها ١,٠٨ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٨٧٩ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤. وبالإضافة لذلك، حشدت المؤسسة ٦٥ مليون دولار للسوق ببيع قروض قائمة من الفئة أ من خلال برنامج للقروض من الفئة باء. وحتى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، بلغت محفظة قروض المؤسسة المشتركة ٥,٣ مليار دولار مقدمة إلى ٢٠٤ مشاريع.

البلدان التي تشكل حدود مخاطر أكبر على المؤسسة

المحفظة التي تم الارتباط بها لحساب المؤسسة الخاص
في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥
(بملايين الدولارات)

الاتحاد الروسي	١٤٣٢
البرازيل	١٣٩٨
الهند	١٢٦٨
المكسيك	١١٠٤
الصين	٩٩٩
تركيا	٩٨١
الأرجنتين	٧٣١
إندونيسيا	٤٩٤
الفلبين	٤٨٠
نيجيريا	٤١٩

» باستبعاد حصص بلدان فرادى من المشروعات الإقليمية والعالمية.

عمليات المؤسسة

السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٢	السنة المالية ٢٠٠١	بملايين الدولارات الأمريكية
العمليات					
الارتباطات الاستثمارية					
٢٣٦	٢١٧	٢٠٤	٢٠٣	٢٠١	عدد المشروعات ^(١)
٦٧	٦٤	٦٤	٧٦	٧٣	عدد البلدان
٦٤٤٩	٥٦٣٢	٥٠٣٧	٣٤٩٤	٣٩٣٤	إجمالي الارتباطات الموقعة ^(٢)
٥٣٧٣	٤٧٥٣	٣٨٥٦	٢٩٥٧	٢٧٣٤	لحساب المؤسسة الخاص ^(٣)
١٠٧٦	٨٧٩	١١٨١	٥١٨	١٢٠١	محتفظ بها للغير
المدفوعات المنصرفة من الاستثمارات					
٤٠١١	٤١١٥	٤٤٦٨	٢٠٧٢	٢٣٧٠	إجمالي التمويل المنصرف
٣٤٥٦	٣١٥٢	٢٩٥٩	١٤٩٨	١٥٣٥	لحساب المؤسسة الخاص
٥٥٥	٩٦٤	١٥٠٩	٥٧٤	٨٣٥	محتفظ بها للغير
الحافطة المرتبط بها^(٣)					
١٣١٤	١٣٣٣	١٣٧٨	١٤٠٢	١٣٧٨	عدد الشركات
٢٤٥٥٧	٢٣٤٦٠	٢٣٣٧٩	٢١٥٦٩	٢١٨٤١	إجمالي الحافطة المرتبط بها ^(٣)
١٩٢٧٤	١٧٩١٣	١٦٧٧٧	١٥٠٤٩	١٤٣١١	لحساب المؤسسة الخاص ^(٣)
٥٢٨٣	٥٥٤٦	٦٦٠٢	٦٥١٩	٧٥٣٠	محتفظ بها للغير

- ١ - تشمل أول ارتباط لمشروعات في السنة المالية. تحسب المشروعات التي تشمل تمويلًا لأكثر من شركة على أنها ارتباط واحد.
- ٢ - تشمل ضمانات القروض ومنتجات إدارة المخاطر.
- ٣ - تشمل إجمالي الحافطة المرتبط بها والمحتفظ بها للغير قروضًا مورقة. تم تنقيح بعض البيانات من سنوات مالية سابقة. كل المبالغ بالدولار تتضمن التقريب.

الملاحم البارزة للميزانية العمومية

السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٢	السنة المالية ٢٠٠١	بملايين الدولارات الأمريكية
الأصول					
٢٢٧٨١	١٨٣٩٧	١٧٠٠٤	١٦٩٢٤	١٤٥٨١	أصول سائلة، باستثناء المشتقات
١١٤٨٩	١٠٢٧٩	٩٣٧٧	٧٩٦٣	٨٦٩٦	مخصوصًا منها القروض واستثمارات الأسهم
١٥١٦	١٠٩٢	١٧٣٤	١٠٧٧	١١٤٣	أصول مشتقة
٣٧٧٤	٢٥٩٣	٣٤٢٨	١٧٧٥	١٧٥٠	مبالغ مستحقة وأصول أخرى
٣٩٥٦٠	٣٢٣٦١	٣١٥٤٣	٢٧٧٣٩	٢٦١٧٠	إجمالي الأصول
الخصوم					
١٥٣٥٩	١٦٢٥٤	١٧٣١٥	١٦٥٨١	١٥٤٥٧	قروض مستحقة السداد
٢٣٣٢	١٥٤٩	١٢٦٤	١٥٧٦	١٧٦٨	خصوم مشتقة
١٢٠٧١	٦٧٧٦	٦١٧٥	٣٢٧٨	٢٨٥٠	مبالغ مستحقة الدفع وخصوم أخرى
٢٩٧٦٢	٢٤٥٧٩	٢٤٧٥٤	٢١٤٣٥	٢٠٠٧٥	إجمالي الخصوم
رأس المال					
٢٣٦٤	٢٣٦١	٢٣٦٠	٢٣٦٠	٢٣٦٠	رصيد رأس المال
٧٤٣٣	٥٤١٨	٤٤٢٥	٣٩٣٨	٣٧٢٣	أرباح محتجزة
١	٣	٤	٦	١٢	أخرى
٩٧٩٨	٧٧٨٢	٦٧٨٩	٦٣٠٤	٦٠٩٥	إجمالي رأس المال

إيضاحات لقائمة الإيراد

السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٤	السنة المالية ٢٠٠٣	السنة المالية ٢٠٠٢	السنة المالية ٢٠٠١	بملايين الدولارات الأمريكية
٦٦٠	٥١٨	٤٧٧	٥٤٧	٧٣٢	فوائد وأتعاب مالية من القروض
٥٣٣	٢٧٨	٣١٨	٤٩٣	٧٧٣	فوائد من ودائع لأجل ومن أوراق مالية
٣٠٩ -	١٤١ -	٢٢٦ -	٤٣٨ -	٩٦١ -	رسوم على الاقتراض
٨٨٤	٦٥٥	٥٦٩	٦٠٢	٥٤٤	صافي إيراد الفوائد
١٧٥ -	١٠٤ -	١٥٧	٣١	٨٧	صافي المكاسب والخسائر من الأنشطة التجارية
١٣٦٥	٦٥٨	١٤٥	١٦٠	٣٦	صافي الإيراد من الاستثمار في أسهم رأس المال
٢٦١	١٠٣	٤٨ -	٣٨٩ -	٢٠٦ -	الإفراج عن مخصصات الخسائر من الاستثمارات والضمانات
٣٤٤ -	٣٣٠ -	٢٩٥ -	٢٤٢ -	٢١٠ -	صافي المصروفات خلاف مصروفات الفوائد
١٩٩١	٩٨٢	٥٢٨	١٦١	٢٤١	الإيراد قبل مصروفات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية
٣٨ -	-	-	-	-	مصروفات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية
١٩٥٣	٩٨٢	٥٢٨	١٦١	٢٤١	الإيراد من التشغيل
٦٢	١١	٤١ -	٥٤	١١	صافي المكاسب/والخسائر من الأدوات المالية
-	-	-	-	٩٣	التأثير التراكمي للتغيير في المبادئ المحاسبية
٢٠١٥	٩٩٣	٤٨٧	٢١٥	٣٤٥	صافي الربح

٠ أعيد تصنيفها لتتوافق مع عرض السنة المالية ٢٠٠٥.



التمويل بالعملة المحلية

تستخدم المؤسسة التمويل بالعملة المحلية لمساعدة العملاء على التخفيف من مخاطر الصرف الأجنبي وإقامة أسواق محلية لرأس المال. وباستخدام صكوك تستند للسوق، توفر المؤسسة التمويل عن طريق الديون بالعملة المحلية في عدة أشكال: القروض بالعملة المحلية، مقايضات إدارة المخاطر التي تتيح للعملاء التغطية من مخاطر الالتزامات بالعملة الأجنبية وذلك بالعملة المحلية، وهياكل تعزيز الائتمان التي تمكن العملاء من الاقتراض بالعملة المحلية من مصادر أخرى.

وحتى الآن، قامت المؤسسة بصرف ما يزيد على ما يكافئ مليار دولار في معاملات بالعملة المحلية من خلال ٣٩ قرضا وتغطية بعشر عملات. وفي السنة المالية ٢٠٠٥، ارتبطت المؤسسة بتقديم أول قروضها بالعملة المحلية التي كانت في هذه الحالة هي الروبية الإندونيسية، والبيزو الفلبيني، والليرة التركية. ويتطلب هذا الشكل من التمويل أسواقا للمشتقات طويلة الأجل، وتعمل المؤسسة عن كثب مع نظراء السوق والجهات التنظيمية الحكومية لزيادة توافر هذه الأسواق وسيولتها.

وتحتل المؤسسة مركز الصدارة في تنمية أسواق رأس المال المحلية. وقد ساعدت من خلال مشاركتها في هيكلة المعاملات وتعزيز الائتمانات الخاصة بها، في إدخال فئات جديدة من الأصول. ولم تمكن المعاملات عملاء المؤسسة من ضمان تمويل جذاب طويل الأجل بالعملة المحلية فحسب، إنما كانت أيضا عاملا حافزا للتوسع في العديد من الأسواق المحلية. وأتمت المؤسسة ٢٨ معاملة مهيكلية في السوق المحلية بتعرض للمخاطر يكافئ ٤٠٦ ملايين دولار وساعدت في حشد ما يزيد على ما يكافئ مليوني دولار.

وفي البرازيل، جمعت شركة Embraer ١٤٥ مليون دولار بأجل استحقاق يصل إلى ١٠ سنوات، وهو أطول أجل استحقاق لقرض مقدم لشركة خاصة تحقق في البلد من سنوات طويلة. وفي بوليفيا استطاعت شركة Transierra جمع ١٠٠ مليون دولار من السوق في وقت اتسم بعدم اليقين السياسي، وكانت هذه هي المرة الأولى التي دمجتا بين منتجنا من الفئة باء وبين تأمين ضد المصادرة مقدم من مورد من القطاع الخاص. وجمعت المؤسسة قرضا مشتركا قدره ٦٥ مليون دولار لمدة ست سنوات قدم إلى شركة Traky Glass في بلغاريا، وكان جزءا من أكبر استثمار أجنبي مباشر في بلغاريا منذ ١٩٨٩. وفي روسيا أكملت المؤسسة أول قرض مشترك لها لتمويل عملية تملك، مما مكن شركة فنادق أورينت - اكسبريس ليمتد من شراء ملكية في سان بطرسبورج.

منتجات لإدارة مخاطر العملاء

تقدم المؤسسة منتجات للتغطية ضد مخاطر العملة وسعر الفائدة وأسعار السلع لعملائها في الأسواق الناشئة، الذين لا يستطيعون عادة الحصول عليها، بسبب مخاطر الائتمان أو المخاطر القطرية. وتجمع المؤسسة، من خلال برنامجها لإدارة مخاطر العملاء، بين خبرتها في إدارة المخاطر وبين دورها التقليدي في الوساطة في تقديم الائتمان. ونظرا لأنه بمقدورنا قبول مخاطر الائتمان طويل الأجل المقدم إلى العملاء، تستطيع المؤسسة أن تتوسط بينهم وبين سوق المشتقات. والعملاء الذين يغطون أنفسهم باستخدام منتجات إدارة المخاطر، يحمون مراكزهم المالية. كما تحسن هذه المعاملات نوعية محفظة استثمارات المؤسسة.

وفي الأربعة عشر عاما منذ إنشاء البرنامج، ارتبطت المؤسسة بـ ٨٢ مشروعا لإدارة المخاطر في ٢٢ بلدا. وغطت المعاملات مخاطر مبلغ تقديري يزيد على ٢,٧ مليار دولار (واحتمالات التعرض للمخاطر مستقبلا عن هذه المعاملات تمثل جزءا صغيرا من هذا المبلغ التقديري). وفي السنة المالية ٢٠٠٥، ارتبطت المؤسسة بمعاملات لإدارة المخاطر لتوفير تغطية لمخاطر سعر الفائدة مع شركة Laredo، وهي شركة منتجة للسكر الخام في بيرو؛ ومع شركة Merlon، وهي شركة منتجة للنفط والغاز في مصر؛ ومع شركة Magadi Soda في كينيا. ويجري تقديم منتجات إدارة المخاطر لعملاء المؤسسة، فقط لأغراض التغطية وليس للمضاربة. وتغطي المؤسسة مخاطر السوق التي تتعرض لها هي نفسها من جراء هذه المعاملات وترصد مدى التعرض للمخاطر على أساس مستمر.

منتجات تمويل مهيكلية

خلال السنة المالية ٢٠٠٥، واصلت المؤسسة وضع وتنفيذ حلول مهيكلية للتمويل لمصلحة العملاء، بما في ذلك ضمانات الائتمان الجزئية وعمليات التوريق. وهذه الأدوات جزء من استراتيجية أوسع نطاقا للمؤسسة لبناء أسواق محلية لرأس المال؛ وتزويد العملاء بأشكال جديدة من التمويل مردود التكلفة، مع التركيز على التمويل طويل الأجل بالعملة المحلية، وزيادة القدرة على الاستثمار في فئات من الأصول الاستراتيجية، بما في ذلك تقديم القروض لمشروعات الأعمال الصغيرة، والرهونات، والتمويل التجاري.

وفي هذه السنة استثمرت المؤسسة ٢١٨ مليون دولار وحشدت ١,١ مليار دولار أخرى من خلال ١٣ معاملة تمويل مهيكلية. وتشمل المبتكرات المعترف بها على نطاق واسع في الصناعة المالية، عملية التوريق الأولى للديون عديمة الأداء في أمريكا اللاتينية؛ وأول عملية للتوريق عبر الحدود للرهونات السكنية في وسط وشرقي أوروبا، وفي لاتفيا؛ وإصدار أول سندات مهيكلية من مؤسسة للتمويل الصغير جدا، والذي كان أيضا أول ضمان جزئي مباشر للائتمان تقدمه المؤسسة، في المكسيك (انظر الإطار ص ٥٣)، وأول تسهيل مهيكل لتقاسم المخاطر في قطاع التعليم، في غانا (انظر الإطار ص ١٧)؛ وأول ضمان جزئي محلي للائتمان في قطاع الأعمال الزراعية، في بيرو.

RICHARD LORD





عمليات المساعدة التقنية والاستشارات

BEN O'BRIEN

نظرة عامة

بالإضافة إلى القيام بالاستثمار، تقدم المؤسسة المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية التي تدعم الشركات، والمؤسسات المالية، والكيانات الحكومية المرتبطة بالقطاع الخاص.

وفي السنة المالية ٢٠٠٥، كان نحو ثلث العاملين في المؤسسة منهمكين في هذه الجهود، في واشنطن وفي الميدان. ويجرى تنفيذ جزء كبير من هذا العمل من خلال ٢٤ تسهيلاً أو برنامجاً تديرها المؤسسة لكن تمويلها شراكات مع الحكومات المانحة وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف. وتركز التسهيلات إما على منطقة ما أو على جانب استراتيجي للتنمية؛ وتلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ تركيز المؤسسة على المناخ الذي يمكن مشروعات الأعمال من أسباب القوة، والمشروعات الصغرى، وتنظيم وإدارة الشركات، والتنمية الاجتماعية والبيئية. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، شكلت العمليات التي مولها المانحون نحو ١٠٨ ملايين دولار من النفقات. وقدمت المؤسسة ما يزيد على ٥٧ مليون دولار من التمويل. ووصل مجمع المساهمات المقدمة إلى جميع العمليات التي يمولها المانحون وتديرها المؤسسة، إلى ١,١١ مليار دولار طوال السنة المالية ٢٠٠٥. (للاطلاع على قائمة للتسهيلات الإقليمية انظر الصفحة التالية).

وتحسن المؤسسة وتدعم النظم التي تعزز مشروعات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية. وهذا الجهد يبسر تقاسم المعرفة، وقياس الأداء، وتقييم النتائج.

الصناديق الاستثمارية والتمويل الذي تقدمه المؤسسة

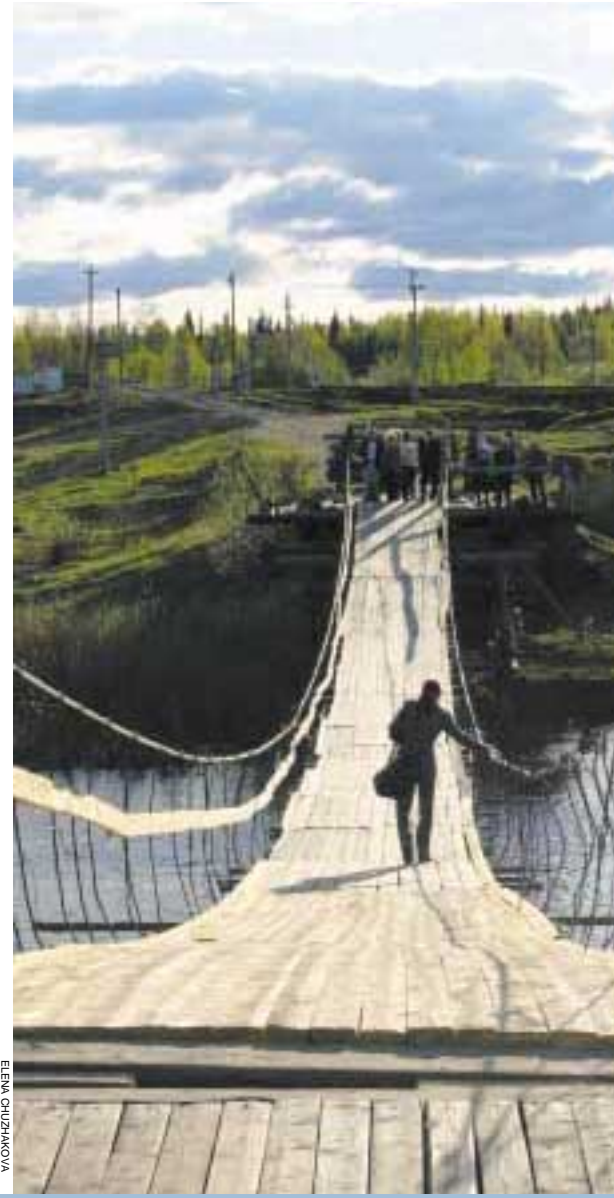
بالإضافة إلى التسهيلات التي يمولها المانحون، أقامت المؤسسة صناديق استثمارية مع بلدان ووكالات مانحة فرادى. ويمكن استخدام هذه الصناديق في توظيف المستشارين ذوي الخبرة القانونية أو التقنية أو البيئية للعمل في مشروعات محددة، وهناك صناديق معينة مقيدة بتوظيف مواطني البلد المانح. وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، قدم مجتمع المانحين مساهمات مجمعة مقدارها ٢٠٣ ملايين دولار لدعم برنامج الصناديق الاستثمارية للمساعدات التقنية، ويشمل هذا ١٧,٨ مليون دولار من موارد المؤسسة الخاصة حتى اليوم.

ترد تفاصيل الكثير من عمليات المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية المقدمة من المؤسسة في الأقسام الإقليمية من هذا التقرير

وترد قائمة شاملة للمشروعات في المجلد الثاني.

وقد اعتمد المانحون أكثر من ١٤٨٠ مشروعا للمساعدة التقنية من خلال البرنامج منذ البدء فيه في ١٩٨٨. وتشمل نماذج المشروعات التي تم تمويلها هذا العام إجراء دراسة جدوى لبرنامج لإقامة ضاحية عالمية في السلفادور، وتنمية العمل المصرفي لمشروعات الأعمال الصغيرة والاستهلاكية في إيران لتعزيز إجراءات التشغيل بها، وتحليل للائتمان، وإدارة المخاطر. وقد أفاد مشروع في جمهورية الكونغو الديمقراطية مناخ الأعمال العام، مؤديا إلى تحسين فرص مشروعات الأعمال الصغرى في الحصول على التمويل والمعلومات والخدمات الاستشارية. وترد في الأقسام الإقليمية من هذا التقرير مشروعات أخرى قام البرنامج بتمويلها.

وفي هذه السنة، أنشأت المؤسسة آلية للتمويل للمساعدات التقنية والخدمات الاستشارية والتي تخصص نسبة من مكاسب المؤسسة المحتجرة للمساهمة في دعم العمليات التي يمولها المانحون وغيرها من مشروعات المساعدة التقنية والمشروعات الاستشارية. ويحسن هذا كفاءة المساعدة التقنية التي نقدمها وقدرتها على الاستجابة الاستراتيجية، خاصة بالنسبة للمبادرات الجديدة. كما أن ذلك يساعد على جعل إنفاق المؤسسة على عمليات الاستثمار والعمليات التي يمولها المانحون أكثر تمايزا وشفافية، لكنه لا يلغى الحاجة إلى تمويل المانحين لهذه الأنشطة. وباستخدام أموال كانت مخصصة من إيرادات للسنة المالية ٢٠٠٤، اعتمد تمويل لـ ٤٦ نشاطا ومشروعا لإنفاق ٢٢٥ مليون دولار خلال فترة تزيد على ست سنوات، وبلغ الإنفاق في السنة المالية ٢٠٠٥، ٦٣ مليون دولار.



ELENA CHUZHAVOVA

تسهيلات المؤسسة التي يمولها المانحون في المناطق النامية

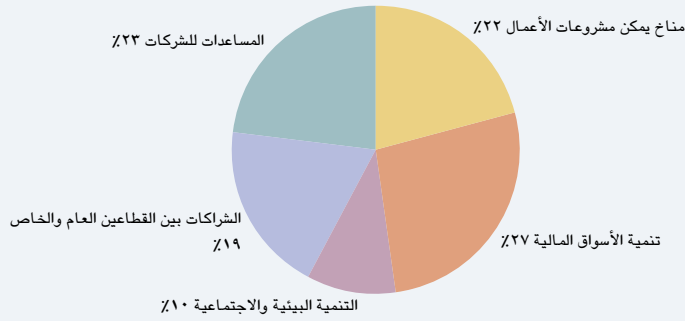
إضافة إلى التسهيلات الإقليمية الواردة أدناه، تدير المؤسسة تسهيلات لها محور تركيز شامل على جوانب معينة من التنمية، بما في ذلك - بين أمور أخرى - الاستثمار الأجنبي، والخصخصة، والتنمية البيئية والاجتماعية. وتسبق قائمة اشد تفصيلا للعمليات التي يمولها المانحون، جدول مشروعات المساعدات التقنية والاستشارية الوارد في المجلد الثاني.

تسهيل تنمية المشروعات في الصين مقاطعة سيشوان الصين	شراكة المشروعات الخاصة من أجل أفريقيا أفريقيا جنوب الصحراء
تسهيل المساعدات التقنية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بوليفيا، وهند رواس، ونيكاراجوا وبيرو	شراكة المشروعات الخاصة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : بما في ذلك أفغانستان وباكستان
تسهيل الميكونج لتنمية القطاع الخاص كمبوديا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، فيت نام	شراكة المشروعات الخاصة لجنوب شرق أوروبا ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، جمهورية مقدونيا الاتحادية اليوغسلافية سابقا، مولدوفا، رومانيا، صربيا والجبل الأسود.
تسهيل تنمية المشروعات في المحيط الهادئ جزر المحيط الهادئ	تسهيل لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في شرق إندونيسيا جزر إندونيسيا الشرقية
شراكة المشروعات الخاصة أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، جمهورية القرقيز، منغوليا، الاتحاد الروسي، طاجيكستان، أوكرانيا، أوزبكستان.	تسهيل تنمية المشروعات في جنوب آسيا بنجلاديش، بوتان، شمال شرق الهند، نيبال



نظرة سريعة على خدمات المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة

المجالات الأساسية لعمل خدمات المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية (النسبة المئوية للأموال المعتمدة للمشروعات السارية، السنة المالية ٢٠٠٥)



المساعدات المقدمة للشركات. وتشمل الدعم المقدم لتقوية المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وللمساعدة في إقامة روابط للموردين أو الموزعين بين مشروعات الأعمال هذه والشركات الكبرى.

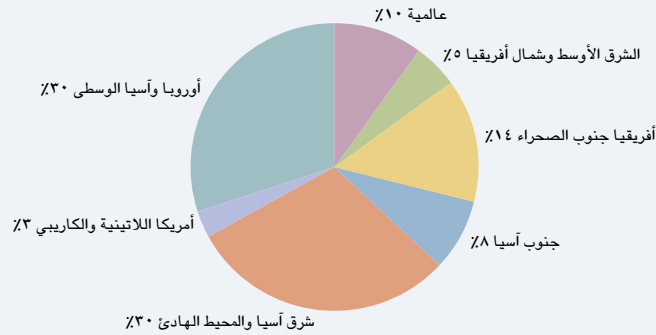
مناخ يمكن مشروعات الأعمال من أسباب القوة. يشمل إزالة الحواجز أمام الاستثمار، تحسين سياسات الحكومة المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تدعيم مورد خدمات الأعمال، إجراء دراسات لقطاعات بعينها، تقديم المشورة بشأن تنظيم وإدارة الشركات، القيام بمبادرات لتحقيق المساواة بين الجنسين.

التنمية البيئية والاجتماعية. تشمل المنافع المرتبطة بالتنوع الإحيائي، كفاءة الطاقة، فيروس ومرض الإيدز، موارد الطاقة المتجددة، صحة وسلامة القوى العاملة، تنمية المجتمع المحلي، والسكان الأصليين أبناء البلاد.

تنمية الأسواق المالية. تشمل تشجيع التاجير التمويلي، أعمال الوساطة، وتمويل الإسكان، التأمين، الأعمال المصرفية، التمويل الصغير جدا، تمويل التجارة.

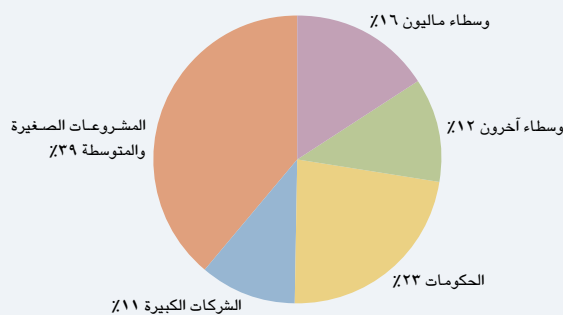
التوزيع الجغرافي للعمليات

(النسبة المئوية للأموال المعتمدة للمشروعات السارية، السنة المالية ٢٠٠٥)



المجموعات المستفيدة

(النسبة المئوية للأموال المعتمدة للمشروعات السارية، السنة المالية ٢٠٠٥)



الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تشمل تقديم المساعدات الاستشارية (للحكومات في المحل الأول) بشأن الخصخصة، وإعادة هيكلة المشروعات المملوكة للدولة، وبشأن مشاركة القطاع الخاص في البنية الأساسية لتوسيع فرص الحصول على الخدمات العامة (مثل خدمات النقل والخدمات الصحية، والكهرباء).

مجموع التمويل المعتمد لمشروعات خدمات المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية للسنة المالية ٢٠٠٥، ٢٧٦ مليون دولار.

مجموع البيانات الواردة في هذه الأشكال باستخدام إجراءات جديدة تم تنفيذها عبر مؤسسة خلال السنة المالية ٢٠٠٥، ولم تتم مراجعتها.

فريق تقييم العمليات

يقيم فريق تقييم العمليات على نحو مستقل مشروعات المؤسسة وبرامجها الاستثمارية، وكذلك ما يتصل بالمؤسسة من استراتيجيات وسياسات وإجراءات. ويقدم الفريق تقاريره إلى مجلس إدارة المؤسسة الذي يناقش التقييمات التي توصل إليها. ويتم تنفيذ كثير من عمليات التقييم بالاشتراك مع نظراء الفريق في البنك الدولي والوكالة الدولية متعددة الأطراف لضمان الاستمرار.

وفي السنة المالية ٢٠٠٥، ناقش مجلس الإدارة تقييمات تسهيلات المؤسسة لتنمية المشروعات ومناخ الاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص. كما أتم الفريق عمليات تقييم لعمليات المؤسسة في باكستان ورومانيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وقطاع التأجير التمويلي. ويعمل الفريق على تنسيق معايير التقييم وإعداد التقارير حتى يستطيع أصحاب المصلحة مقارنة أداء مختلف بنوك التنمية متعددة الأطراف حسب المعايير الملائمة والشفافة. وقد وضع فريق عمل من هذه المؤسسات معايير للممارسة الجيدة، ويعتبر نظام التقييم في المؤسسة هو الأكثر اتساقا مع هذه المعايير.

نتائج مستخلصة من الاستعراض السنوي للفريق

في كل عام، يقوم العاملون في مجال الاستثمار في المؤسسة بتقييم عينة عشوائية ممثلة للاستثمارات التي وصلت إلى مرحلة النضج وأصبحت جاهزة للتشغيل. ويحلل الفريق النتائج ويعرض ما توصل إليه في استعراضه السنوي. وقد بحث استعراض هذا العام ما إذا كانت المؤسسة تقوم برسالتها أم لا: وإلى أي حد ستنهض بالاستثمار المستدام للقطاع الخاص في البلدان النامية، بما يساعد في الحد من الفقر وتحسين معيشة الناس (انظر الشكل على الصفحة المقابلة). وتشمل النتائج الرئيسية التي توصلوا إليها ما يلي:

اتجاه صعودي في بعض مؤشرات المشروعات

يبين الاتجاه القائم منذ عام ٢٠٠٠، تحسنا في معدلات نجاح المشروعات بالنسبة لمحصلة التنمية، ومحصلة الاستثمار، ونوعية عمل المؤسسة. بيد أن الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالسلامة الخاص بمشروعات القطاعات التي يتم تقييمها، لم يتحسن بما يساير التأثيرات الإنمائية الأخرى، وبذا حد من نوعية محصلة التنمية. وقد أوصى الفريق بأن تمضي المؤسسة قدما في إدماج الاستدامة البيئية والاجتماعية في صميم عمل إدارات الاستثمار، وتحقق الإدارة تقدما في هذا.

المؤسسة تستثمر أكثر، وتحقق نتائج أفضل في قطاعاتها الاستراتيجية

وجهت المؤسسة مواردها نحو الأسواق المالية، والبنية الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات، والقطاعات الاجتماعية، مما زاد نصيبها في إجمالي الارتباطات في السنة المالية ٢٠٠٥ إلى ٥٥ في المائة، وذلك منذ أن منحتها الأولوية في ١٩٩٨. وقد تحقق هذا النمو في المحل الأول في قطاعي التمويل والتأمين. وإجمالاً، حققت المشروعات التي تم تقييمها في هذه القطاعات الاستراتيجية معدلات نجاح أعلى من المتوسط في نتائج التنمية والاستثمار.

تحسنت ملامح الخطر في الارتباطات الأخيرة

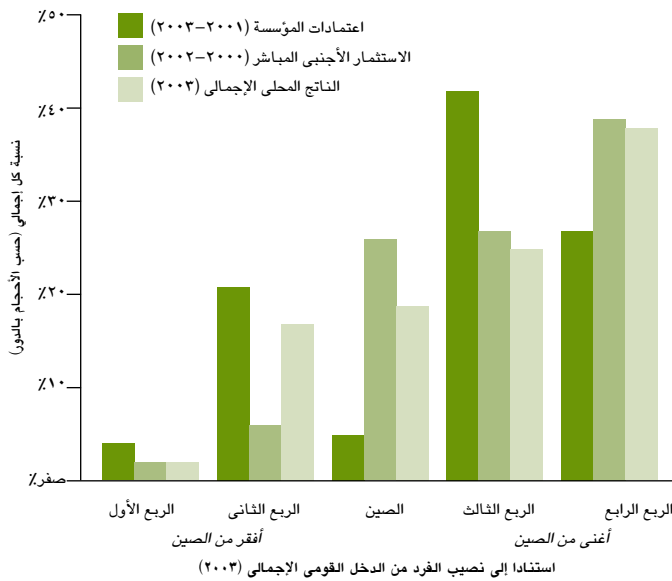
تكشف ارتباطات المؤسسة الجديدة بصفة عامة عن خطر أقل حدة من الاستثمارات في العينة التي جرى تقييمها والتي بلغت مرحلة الاستحقاق والتي كانت قد اعتمدت في ١٩٩٦-١٩٩٨. وقد نتج انخفاض الخطر هذا من أحوال السوق الخارجية التي دفعت مشروعات أعمال أفضل صوب المؤسسة، وكذلك من مبادرات الإدارة، التي طبقت في ١٩٩٨، والتي استهدفت تعزيز نوعية العمل.

المؤسسة تواصل استراتيجيتها تجاه بلدان الحدود الجديدة

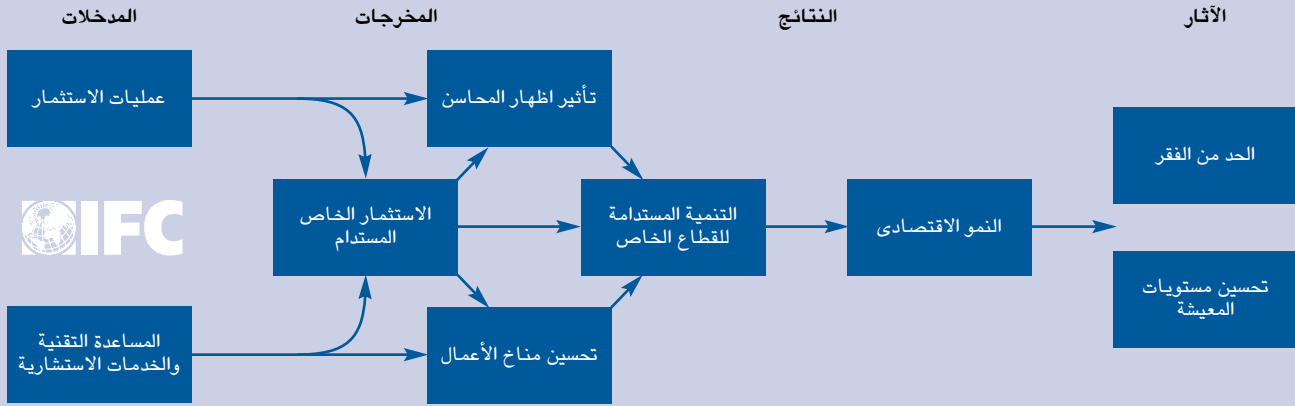
صاغت المؤسسة استراتيجيتها تجاه بلدان الحدود الجديدة للمرة الأولى في عام ١٩٩٨، معترفة بالحاجة إلى حث تدفقات رأس المال إلى البلدان الأشد تعرضا للمخاطر وإلى القطاعات الرائدة في التجريب. ومنذئذ، وجهت المؤسسة بصورة ناجحة الموارد صوب البلدان التي تبلغ فيها القيمة المضافة وانتشار الفقر حدما الأقصى. واستثمارات المؤسسة أكثر تركزا في البلدان الأكثر فقرا، مقارنة بحصة هذه البلدان من الناتج المحلي الإجمالي الشامل والاستثمار الأجنبي المباشر (انظر الشكل أدناه).

ومن الناحية التاريخية، تحققت أفضل نتائج التنمية والاستثمار في البلدان التي حسنت مناخ الأعمال فيها وتحولت إلى بيئات متوسطة أو منخفضة المخاطر. ونتيجة لهذا التحول، أصبحت مجموعة بلدان الحدود الجديدة (البلدان عالية المخاطر ومنخفضة الدخل) حاليا أصغر كثيرا عما كانت عليه في ١٩٩٨، وأصبحت لديها قدرة أقل على الاستيعاب، وتحصل على حصة أصغر من تدفقات رأس المال الخاص. للحصول على مزيد من المعلومات عن الفريق في: www.ifc.org/org

تركيز المؤسسة على البلدان الفقيرة أشد من تركيز الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر فيها



كيف تساعد عمليات المؤسسة في الحد من الفقر وتحسين معيشة الناس



مشروع له نتائج إنمائية ناجحة بدرجة كبيرة

تمثل المشروع في إقامة شبكة خلوية رقمية جديدة في بلد آسيوي لتوفير تغطية بنسبة ٥٥ في المائة من حيث المساحة وزيادة فرص الحصول على الخدمات الهاتفية بين المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة. وكان المشروع يرمي إلى توفير بنية أساسية قادرة على البقاء ويمكن تحمل تكاليفها في بلد به واحد من أقل معدلات كثافة التليفونات في العالم، وكان وقت الانتظار فيه يزيد على ١٠ سنوات لتكوين خط تليفون ثابت.

أداء أعمال المشروع: رائع. حقق المشروع نجاحا تجاريا هائلا. وكان استيعاب السوق ساعقا، واستجابت الشركة بإجراء تعديلات تقنية في شبكتها، مما ضاعف قدرتها. وبعد أربع سنوات، حققت الشركة قاعدة للمشاركين تبلغ نحو نصف مليون مشترك، أكثر من ضعف المستوى المتوقع.

الاستدامة الاقتصادية: رائعة. حقق المشروع عائدا متميزا للاقتصاد، بما في ذلك الضرائب والرسوم المدفوعة للحكومة، ومدفوعات تقاسم الإيرادات للجهات القائمة بالتنظيم، ورسوم التراخيص، ومدفوعات التأجير لشركة السكة الحديد مقابل استخدام شبكتها الأساسية للألياف البصرية. والمشروع به برنامج لتليفونات القرى يخدم أكثر من ٥٠ مليوناً على النطاق القومي وقد أصبح نموذجا فعالا لزيادة ربط الريف.

الآثار البيئية: مرضية. الشركة ملتزمة بالأداء السليم في مجال البيئة والصحة والسلامة والمجال الاجتماعي وتمتثل للمبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي.

تنمية القطاع الخاص: رائع. زاد المشروع المنافسة في سوق الهواتف الخلوية، مما أسفر عن انخفاض الأسعار، وزاد المدى المتاح للمستخدمين للخدمات وحسن نوعيتها. كما وفر بنية أساسية جوهرية لتنمية أعم للقطاع الخاص. وساعد برنامجه لتوفير التليفونات في القرى في خلق مشروعات صغيرة جدا في المناطق الريفية عن طريق التليفونات اللاسلكية التي يتم دفع مقابل لاستخدامها، وتملكها النساء ويتولين تشغيلها.

مشروع له نتائج إنمائية غير ناجحة بدرجة كبيرة

تمثل المشروع في تقديم حد تسهيلات ائتمانية لوكالة تجريبية تخدم الشركات التي تقوم بتجهيز الأخشاب وصناعات الأثاث في اقتصاد يمر بمرحلة انتقال في أوروبا خرج من مرحلة النزاع. وكانت هذه الشركات من قبل جزءا من مؤسسة متعددة الأنشطة مملوكة للدولة، مما ترك الشركة بدون دعم للتمويل والإنتاج والتسويق والمبيعات.

أداء أعمال المشروع: غير مرضي. وقد قدمت المؤسسة المساعدة التقنية لمعاونة الشركات في بناء قدرة إدارية استعدادا لعملية خصخصة جرى التخطيط لها. وقد ثبت أن هذا الدعم غير كاف للتغلب على الافتقار إلى الخبرة، وتفاقت المشكلات من جراء الظروف التجارية الصعبة. ومن ثم، سقطت جميع الشركات التي جرى تمويلها من خلال حد التسهيلات الائتمانية للوكالة في حنحة مالية.

الاستدامة الاقتصادية: غير مرضية. استهدف المشروع إنعاش قطاع صناعة الأخشاب في البلاد، الذي استفاد تقليديا من الحرفيين المهرة ومن العرض الطبيعي من الأخشاب عالية النوعية. ولم يثبت أي من الشركات، أنه مصدر مستدام للعمالة وإيرادات الضرائب أو القيمة المضافة. وكان إسهامها المتوقع في إعادة التعمير بعد الحرب محدودا.

الآثار البيئية: غير مرضية. لم يف الأداء البيئي للشركات بالمعايير الملزمة. فعلى سبيل المثال، وجد أن أحد صناعات الأثاث يلوث نوعية الهواء المحلي والتربة والمياه السطحية والجوفية.

تنمية القطاع الخاص: غير مرضية. لم تحدث عمليات الخصخصة نظرا لعدم اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب. وعلاوة على ذلك، فشل حد تسهيلات الوكالة في تحقيق هدفه المتمثل في بناء الخبرات داخل البنوك الوكيلة لدعم المشروعات الخاصة في البلاد مستقبلا.

المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال

وتفادى وقوع مشاكل مستقبلا، يستخدم المكتب تشكيلة من المناهج، منها الوساطة، وتقصى الحقائق مع رعاة المشروع، والمؤسسة، ووكالة ضمان الاستثمار، والإدارة والعاملين والأشخاص المتضررين. وجرت عملية واحدة لمراجعة الامتثال خلال السنة المالية ٢٠٠٥.

ويوفر المكتب المبادئ التوجيهية لعمله وكل الوثائق العامة الأخرى، بما فى ذلك تقارير التقييم بشأن الشكاوى المتلقاة، مطبوعة أو على الإنترنت فى www.cao-ombudsman.org. ومعظم محتوى المادة المنشورة على الإنترنت بالإنجليزية والفرنسية والأسبانية، والمبادئ التوجيهية متوفرة بهذه اللغات وكذلك بالعربية والصينية والبرتغالية والروسية. وتشمل المبادئ التوجيهية وموقع الإنترنت نموذج رسالة لمكتب محقق الشكاوى لمساعدة الناس فى تقديم شكوى.

مكتب المستشار محقق الشكاوى الخاصة بالامتثال هو آلية مستقلة للمساءلة فى المؤسسة وفى الوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار، أنشئ فى ١٩٩٩ ويقدم تقارير إلى رئيس مجموعة البنك. ويعمل هذا المكتب باعتباره محققا يرد على الشكاوى التى ترد من أشخاص متضررين أو يحتمل تضررهم من مشروعات، وكمرجع يقيم امتثال المؤسسة ووكالة ضمان الاستثمار للضمانات البيئية والاجتماعية؛ وكمستشار يقدم مشورة مستقلة للإدارة العليا فى المنظمين وللرئيس بشأن السياسات والقضايا النظامية وما ينشأ منها فى أثناء التحقيق فى الشكاوى ومراجعات الامتثال.

وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، تلقى المكتب ١٠ شكاوى جديدة واستمر عمله فى الحالات قيد النظر. وكانت الشكاوى التى تم تلقيها تتعلق بمشروعات فى بوتسوانا وجورجيا وجواتيمالا والهند وكازاخستان. ولحل القضايا التى يثيرها الشاكون



الاستعراض المالي

المالية ٢٠٠٥) مقابل ٣٤ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤). واستمرت عمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة تواكب أنشطة الإقراض الذي تقدمه. وبلغ إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة في الأسواق الدولية ما يكافئ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥.

أضواء على الأداء المالي للمؤسسة (بملايين الدولارات)

السنة المالية ٢٠٠٥	السنة المالية ٢٠٠٤	
١٧٥٩	٩١١	إيرادات عمليات خدمة العملاء
٣٢٣	٣٠٤	قروض - إيرادات تشغيل
١٤٢٥	٥٨٥	أسهم وأشباه أسهم - إيرادات تشغيل
(٨)	(٧)	مساعدة تقنية
(٣٨)	(٢٩)	إسهامات في تسهيلات
٥٧	٥٨	رسوم للشركة وغيرها
١٩٤	٧١	إيرادات عمليات خدمات الخزانة بالمؤسسة
١٩٤	٧١	خدمات خزانة المؤسسة - أصول سائلة
١٩٥٣	٩٨٢	إيرادات عمليات المؤسسة

الأداء المالي لخطوط المنتجات الأساسية

ارتفعت القروض القائمة والمنصرفة، (باستثناء أشباه الأسهم على شاكلة القروض)، والقروض العادية، بنسبة ٣ في المائة لتبلغ ٨,٣ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥. وسجلت محفظة قروض المؤسسة إيرادات تشغيل بلغ ٣٢٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٣٠٤ ملايين دولار في السنة المالية ٢٠٠٤. وأسهم انخفاض معدلات المبالغ غير المستحقة وتزايد استرداد الفوائد التي فات أجل استحقاقها، وزيادة قوة الإيرادات من الأتعاب المالية، والإفراج عن احتياطات خسائر محددة، أسهم كل ذلك في تحسين أداء محفظة القروض العادية. وكان إيرادات التشغيل هنا مكافئ لعائد قدره ٢٢,٧ في المائة على رأس المال المستخدم في السنة المالية ٢٠٠٥، بدون تغيير عن السنة المالية ٢٠٠٤.

وبلغ إجمالي محفظة الأسهم وأشباه الأسهم (بما في ذلك أشباه الأسهم على شاكلة القروض) وهي محفظة المؤسسة الممولة بصافي قيمة الأصول، ٤ مليارات دولار قائمة في السنة المالية ٢٠٠٥. وقد سجلت هذه المحفظة إيرادات تشغيل قياسيا قدره ١,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥ مقابل ٥٨٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤، بسبب الأرباح الرأسمالية الكبيرة من بيع الأسهم، وقوة إيرادات الأرباح القوي، والتغيرات في القيمة المحولة للاستثمارات في الأسهم. وبلغ إجمالي الأرباح الرأسمالية المحققة من بيع الأسهم ٧٢٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٣٨١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤. وجزئيا بسبب الطلب المستمر في الأسواق العالمية

بلغ إيرادات التشغيل في السنة المالية ٢٠٠٥، ١,٩٥٣ مليار دولار بما يعلو على ٩٨٢ مليون دولار تحققت في السنة المالية ٢٠٠٤، و ٥٢٨ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٣. وبادراج ٦٢ مليون دولار مكسبا من المشتقات وأنشطة التغطية، بلغ صافي إيرادات المؤسسة ٢,٠١٥ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥ تشمل ١,٧٥٩ مليار دولار إيرادات من عمليات خدمة عملاء المؤسسة (مقابل ٩١١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤) وإيرادات من خدمات الخزانة قدره ١٩٤ مليون دولار، بعد خصم المصروفات الإدارية (بما يعلو على مساهمة الخزانة التي بلغت ٧١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤). وإجمالا، ارتفع عائد تشغيل المؤسسة على متوسط صافي قيمة الأصول من ١٣,٧ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٤ إلى ٢٢,٦ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٥.

وقد عكس النمو القوي في الأرباح من عمليات خدمة العملاء، مكاسب كبيرة متحققة من مبيعات الاستثمار، وإيرادات قويا من الأرباح من محفظة أسهم رأس المال، وإيرادات قويا من محفظة القروض، والتأثير الإيجابي للإفراج عن احتياطي الخسائر في السنة المالية ٢٠٠٥. وقد حققت محفظة القروض إيرادات تشغيل بلغ ٣٢٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥ (بعد خصم أعباء المبالغ غير المستحقة، ومخصصات للاحتياط من خسائر معينة، والنفقات الإدارية الداخلية، وتكاليف الاقتراض، وتكاليف تغطية القروض). وجاء هذا عقب أرباح تشغيل بلغت ٣٠٤ ملايين دولار في السنة المالية ٢٠٠٤.

وسجلت محفظة الأسهم وأشباه الأسهم - المحفظة الممولة من صافي قيمة الأصول - إيرادات تشغيل بلغ ١,٤ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، بما يزيد كثيرا على ٥٨٥ مليون دولار تحققت في السنة المالية ٢٠٠٤. وبلغ إجمالي الأرباح الرأسمالية المتحققة من مبيعات أسهم رأس المال رقما قياسيا قدره ٧٢٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، بعد أن كانت ٣٨١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٤.

وتفوق أداء محفظة الأصول السائلة على مؤشرات الاستثمار المرسومة لها في السنة المالية ٢٠٠٥، وحقق عائدا إيجابيا عن السنة. وارتفع إيرادات الأصول السائلة إلى ١٩٤ مليون دولار منها ١٧٥ مليون دولار خسائر التعامل المحققة وغير المحققة (مقابل ٧١ مليون دولار و ١٠٤ ملايين دولار على التوالي في السنة المالية ٢٠٠٤).

وبلغت ارتباطات الاستثمار الجديدة لحساب المؤسسة ٥,٤ مليار دولار (تشمل ٢٢٠ مليون دولار كضمانات موقعة)، ومبلفا إضافيا قدره ١,١ مليار دولار قروضا مشتركة تم توقيعها. وبلغت محفظة الاستثمارات القائمة التي تم صرفها ١٢,٣ مليار دولار في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥. وهو نفس مستوى العام السابق تقريبا. وزادت المصروفات الإدارية للمؤسسة بنسبة ١٢ في المائة لتبلغ ٤٠٣ ملايين دولار في السنة المالية ٢٠٠٥. وارتفع إجمالي المصروفات الإدارية، كحصة من متوسط محفظة الاستثمارات المنصرفة من ٣ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٤ إلى ٣,٣ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٥. وتشمل المصروفات الإدارية أثر تعليق الفائدة على إيرادات وبنفقات معينة تعزى إلى برنامج المؤسسة الخاص بالمصروفات المستردة (٣٣ مليون دولار في السنة

١ يعرف إيرادات التشغيل باعتباره الإيراد بعد خصم المصروفات الخاصة بالمساعدات التقنية والخدمات الاستشارية، ولكن قبل خصم أي مكاسب/ خسائر ناجمة عن أنشطة المشتقات والتغطية (المعيار المحاسبي رقم ١٣٣). وقد أعيد تصنيف مبالغ معينة من سنوات سابقة لتتفق مع عرض النسبة الجارية.

المحتجزة، والاحتياطات العامة المصححة مقارنة بالأصول المرجحة بالمخاطر، سواء داخل الميزانية أو خارجها على حد سواء) ٥٠ في المائة. وهذه النسبة تزيد كثيراً على الحد الأدنى الذى تفرضه السياسة وهو ٣٠ فى المائة، والمقرر بمقتضى إطار كفاية رأس المال الذى اعتمده مجلس الإدارة فى مايو ١٩٩٤. وبلغت نسبة الفاعلية المالية للمؤسسة عن طريق الاقتراض - عمليات الاقتراض والضمانات القائمة مقيسة بالنسبة لإجمالي رأس المال المكتتب فيه والأرباح المحتجزة - ١,٨ إلى ١ وهو ما يقع تماماً ضمن حد نسبة ٤ إلى ١ المنصوص عليه فى مواد الاتفاقية المنشئة للمؤسسة.

إدارة التمويل

فى السنة المالية ٢٠٠٥، اقترضت المؤسسة ما يعادل مليارى دولار من الأسواق الدولية وأعدت شراء ديون قائمة بمبلغ ١٣٣ مليون دولار. وتم الاضطلاع بعمليات إعادة الشراء هذه كجزء من استراتيجية المؤسسة لتعزيز سيولة إصداراتها من السندات القائمة. وقد أصدرت المؤسسة أوراقاً مالية بست عملات فى السنة المالية ٢٠٠٥. بالدولار الأمريكى، والين اليابانى، والسول البيروفي، والرينجيت المالىزى، والدرهم المغربى، ورائد جنوب أفريقيا. وكانت أكبر عملية اقتراض فى العالم هى إصدار سندات عالمية بمبلغ مليار دولار.

وقد جمعت المؤسسة ٥٠ فى المائة من إجمالي عمليات الاقتراض الجديدة فى السنة المالية ٢٠٠٥، من خلال إصدار سندات عالمية مقومة بالدولار، ٢٢ فى المائة منها عن طريق إصدارات مهيكلتة فى اليابان فى المحل الأول، و ٢ فى المائة بالسول البيروفي، و ٦ فى المائة بالدرهم المغربى، و ٧ فى المائة بالرينجيت المالىزى، و ١٣ فى المائة براند جنوب أفريقيا. وكان من أبرزها الإصدار بالدرهم المغربى. الذى كان أول عملية اقتراض يجريها كيان غير مقيم بتلك العملة، والإصدار بالرينجيت المالىزى والذى كان أول عملية اقتراض بالعملة المحلية تقوم به مؤسسة عبر قومية وفق مبادئ التمويل الإسلامى. وتمت مقايضة كل عمليات الاقتراض بدولارات أمريكية بأسعار فائدة معومة. ومعظم القروض المقدمة من المؤسسة مسماة بالدولار بسعر فائدة معوم. وأسهمت التكلفة التى تقل عن سعر الفائدة لبيور والتى تحققت من خلال استخدام مقايضات العملة وأسعار الفائدة وكذلك الإيراد المتوقع من خلال إعادة شراء الديون، فى الإبقاء على تكاليف التمويل التى تتحملها المؤسسة منخفضة فى السنة المالية ٢٠٠٥.

إدارة السيولة

بلغ إجمالي الأصول السائلة فى الميزانية ١٣,٣ مليار دولار فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، مرتفعاً من ١٣ ملياراً قبل ذلك بسنة. ويتم الاحتفاظ بغالبية الأصول السائلة بالدولار، مع رصيدين صغيرين باليورو والين يتم الاحتفاظ بهما لدعم مصروفات التشغيل. وإجمالي الأصول السائلة المحتفظ تحده قيود ترتبط بالمرتبة الائتمانية للمؤسسة وهى AAA, Aaa، وتحدها بصفة خاصة وتيرة عمليات الاقتراض الجديدة والمدفوعات المنصرفة للعملاء من القروض والأسهم الجديدة.

للطاقة والموارد، نما إيراد الأرباح بقوة، وبلغ إجماليه ٢٥٨ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٥، مرتفعاً من ٢٠٧ ملايين فى السنة المالية ٢٠٠٤. وأسهمت التغيرات فى القيمة المحولة للاستثمارات بمبلغ ٢٦٩ مليون دولار فى إيراد محفظة الأسهم فى السنة المالية ٢٠٠٥، مقابل ٧٤ مليون دولار فى السنة المالية ٢٠٠٤. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاعتراف فى السنة المالية ٢٠٠٥ بمبلغ ١٩١ مليون دولار.

مكاسب غير محققة على الاستثمار يفسرها منهج أسهم رأس المال. وبلغ إيراد التشغيل من هذه المحفظة (مخصوصاً منه أتعاب الإشراف والرعاية ومكاسب وخسائر المشتقات) ما يعادل عائداً على رأس المال المستخدم قدره ٤٤.٥ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٥، بعد أن وصل إلى ١٧,٦ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٤.

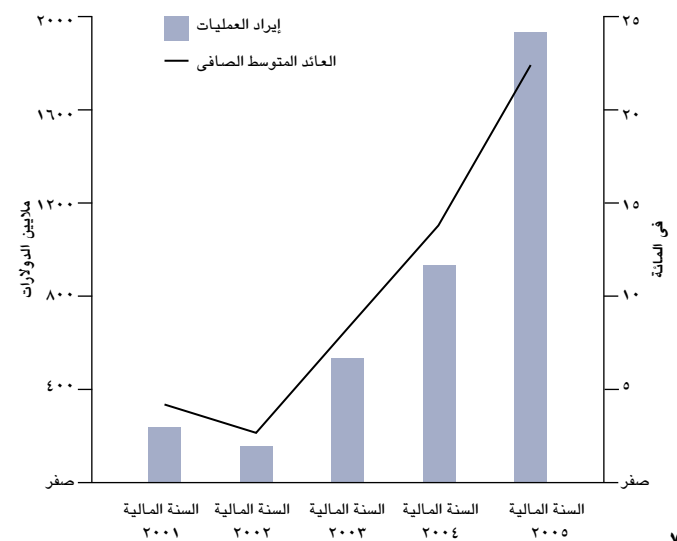
وتم فى السنة المالية ٢٠٠٥، إفراج آخر عن مخصصات للخسائر بلغ إجماليها ٢٦١ مليون دولار، مقابل ١٠٣ ملايين دولار أفرج عنها فى السنة المالية ٢٠٠٤. وانخفض إجمالي الاحتياطي المخصص لمواجهة الخسائر إلى ٩,٩ فى المائة من محفظة القروض المنصرفة والقائمة فى نهاية السنة، وهو ما يقل كثيراً عن المستوى الذى بلغ ١٤ فى المائة فى السنة المالية ٢٠٠٤.

رأس المال والأرباح المحتجزة

يتكون صافى قيمة أصول المؤسسة من الأرباح المحتجزة ورأس المال المدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع ٢,٤ مليار دولار، وظل دون تغيير عن نهاية السنة المالية ٢٠٠٤، فى حين زاد صافى الإيراد البالغ مليارى دولار الأرباح المحتجزة إلى ٧,٤ مليار دولار. وبلغ صافى قيمة أصول المؤسسة فى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥، ٩,٨ مليار دولار.

وفى ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، بلغت نسبة كفاية رأس المال (رأس المال المدفوع، الأرباح

إيراد التشغيل والعائد على متوسط صافى قيمة الأصول



(P2) كجزء من المقياس الجديد لأداء هذه المحفظة. وقد أتاح الحجم الأكبر للمحفظة، وهي الأطول أجلا بصورة طفيفة، للمحفظة ح صفر (P0) الاستفادة من الأصول قصيرة الأجل الأعلى إيرادا، بما في ذلك حدود الأسهم المحلية قصيرة الأجل للغاية في المتوسط، وحدود التسهيلات الائتمانية المحلية للأسهم. وفي بداية السنة المالية ٢٠٠٥، تغير مقياس أداء المحفظة ح صفر P0 من سعر الصناديق الفيدرالية الفعالة قصيرة الأجل المستهدفة إلى سعر ليبيد (سعر الفائدة) على ودائع السوق الأوروبية بمصارف لندن (ليبور؟ ٥،٢١ نقطه أساس). وفي حين أنه لم يكن للتغيير تأثير كبير على أداء المحفظة، فإن الهدف الجديد أكثر اتساقا مع ممارسة الصناعة في مجال الدفتر قصير الأجل. وقد تخطى أداء المحفظة ح صفر (P0) مقياس سعر ليبيد الخاص بها بمقدار ١٨ نقطة أساس، محققا عائدا قدره ٢،٣٧ في المائة مقابل ٢،٠٩ في المائة في المقياس المرجعي.

وتتكون المحفظة ح (P1) من السيولة الموحدة المستمرة، خاصة حصيلة عمليات الاقتراض بسعر فائدة متغير، والتي تستثمر في استثمارات عالية النوعية لصرف القروض المعتمدة. وهدف المؤسسة هو تجاوز إجمالي الإيراد المحدد في مقياسها المرجعي - ودائع بالدولار لمدة ثلاثة أشهر - في إطار الحدود المسموح بها لمخاطر أسعار الفائدة. وكان العائد الإجمالي ٢،٢٤ في المائة مقابل القياس المرجعي البالغ ٢،١٧ في المائة بزيادة في العائد تبلغ ٧ نقاط أساس.

وتناظر المحفظة ح (P2) في المحل الأول رأس مال المؤسسة المدفوع ومجمع الأرباح. وتم إدارتها في ضوء مقياس مرجعي Lehman Brothers U.S Intermediat Treasury. وتتم إدارة المحفظة بفعالية على أساس العائد الإجمالي لقاء هذا المقياس المرجعي، وكان العائد للسنة المالية ٢٠٠٥ هو ٣،٧٣ في المائة مقابل عائد مرجعي يبلغ ٣،٨ في المائة.

وتتكون المحفظة ح ٣ من السيولة الموحدة المستمرة، المخوذة أصلا من المحفظة ح ١ وهذه المحفظة تديرها بنشاط ست شركات إدارة خارجية في ضوء المؤشر المرجعي للمحفظة ح ١. وفي نهاية السنة المالية ٢٠٠٥، بلغ إجمالي الأصول في المحفظة ح ٣ ١،١٢٨ مليار دولار - نحو ٨ في المائة من إجمالي أصول المؤسسة السائلة. وتتكون المحفظة من برنامج للإيرادات الثابت الشامل عهد به إلى شركتين لإدارة الأصول تديران مبلغ ٣١٧ مليون دولار، كما عهد ببرنامج للأوراق المالية التي تتضمن رهونات عقارية إلى شركتين لإدارة الأصول تديران مبلغ ٣٨٠ مليون دولار. ويدير الباقي وهو ٤٣١ مليون دولار شركتان لإدارة الأصول بموجب تفويض مختلط يجمع بين الدخل الثابت الشامل والأوراق المالية المضمونة برهونات عقارية. وقد حققت المحفظة ح ٣ عائدا صرفا قدره ٢،٣٥ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٥، بما تجاوز مقياس الأداء بنسبة ٠،١ في المائة.

والمحفظة ح ٤ هي الجزء من المحفظة ح ٢ من مصادر خارجية يديرها بفاعلية ثلاث شركات في ضوء مؤشر الخزنة الوسيط لمؤسسة ليمان برانرز، مثل المؤشر المرجعي للمحفظة ح ٢ وفي نهاية السنة المالية ٢٠٠٥. بلغ إجمالي الأصول في المحفظة ح ٤ ٤١٥ مليون دولار، نحو ٣ في المائة من

وفي السنة المالية ٢٠٠٥، واجهت محفظة المؤسسة للأصول السائلة مناخا يتسم بالتحدي، ووجدت المحافظ، التي تدار داخليا وخارجيا على حد سواء، صعوبة في تخطي المقاييس المحددة لها. وكان أهم الأحداث التي وقعت في السوق هو الزيادة المطردة في أسعار الفائدة التي أعلنها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مقترنة بمقاومة غير متوقعة في النهاية البعيدة لمنحنى العائد. وعلى الرغم من أن عائد الصناديق الفيدرالية قصيرة الأجل ارتفع بمقدار ٣،٢٥ في المائة في نهاية السنة المالية، فإن عائد سندات الخزنة الأمريكية التي يبلغ أجلها ١٠ سنوات انخفض من نحو ٤،٥ في المائة إلى ما دون ٤ في المائة خلال العام، مما أسفر عن ركود منحنى العائد بصورة مثيرة. وتمثلت الاتجاهات الرئيسية الأخرى في ارتفاع شاق في أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار مقابل معظم العملات الرئيسية الأخرى (وإن استعاد ما خسره بنهاية السنة المالية ٢٠٠٥)، وأداء ضعيف نسبيا لسوق الأوراق المالية الأمريكية. وظل الاقتصاد الأمريكي قويا تماما، مع انخفاض البطالة وعدم ظهور دلائل على تهدئة قطاع الإسكان لنموه. وظل التضخم تحت السيطرة. وفي أوروبا، كان النمو راكدا، وظلت البطالة مرتفعة وبقى الإنفاق الاستهلاكي ضعيفا. وبدأ أن اليابان شرعت في تحقيق انتعاش متواضع، وكانت هناك بعض الإشارات إلى أن بنك اليابان قد يبدأ في التشدد في شروطه، بصورة معتدلة على الأقل.

وفي ظل هذا المناخ، غلت محفظة الأصول السائلة إيراد تشغيل بلغ ١٩٤ مليون دولار، منها ١٢٤ مليون دولار من إيراد فروق السيولة الموحدة المستمرة و ٧٠ مليون دولار من صافي قيمة السيولة، بما في ذلك إيراد الفوائد مخصصا منه الخسائر المحققة وغير المحققة، وذلك بالمقارنة بمبلغ ٧١ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٤، والذي تضمن ٣٩ مليون دولار إيراد فروق من السيولة الموحدة المستمرة و ٣٢ مليون دولار إيراد فوائده وأرباح من صافي سيولة الأصول.

ويجري استثمار أصول المؤسسة السائلة بما يتفق والسياسات والمعايير المحددة بموجب «سلطة الاستثمار» الممنوحة من قبل مجلس الإدارة. وتحدد هذه السلطة أنواع الصكوك والكيانات المؤهلة للاستثمار فيها. والمؤسسة مخولة في استثمار أصولها السائلة في التزامات تقدم لحكومات ووكالات وشركات وبنوك تجارية مرتبتها الائتمانية عالية. وفي إطار هذه السلطة، وضعت الإدارة العليا في المؤسسة مبادئ توجيهية حريصة لإدارة مختلف أبعاد المخاطر المتأصلة في محفظة كبيرة ومتنوعة للسندات مع إيلاء اعتبار خاص لمخاطر السوق (سعر الفائدة) ومخاطر الائتمان. ولأغراض الإدارة و إعداد التقارير، يتم تقسيم أصول المؤسسة إلى خمس محافظ متميزة وتستثمر بصورة عامة في الأصول الأعلى نوعية بما في ذلك السندات السيادية وسندات الشركات وذات المرتبة أ ثلاثية.

ومحفظة التقديرة P0 ح صفر هي حساب نقدي لتلبية كل المتطلبات اليومية من المؤسسة، التي تتراوح بين حركة تداول نقدية المشروعات (القروض، الأسهم، وعمليات الاقتراض من السوق) إلى النفقات الإدارية للمؤسسة. كما تدير المحفظة نحو ٤٥٠ مليون دولار نقدا لحساب المحفظة ح ٢

إجمالي أصول المؤسسة السائلة. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٠٥. حققت المحفظة ح ٤،٥٩ فى المائة وتجاوزت مقياس الأداء المحدد لها بنسبة ٠،٦٥ فى المائة.

سياسة إدارة المخاطر والسياسات المالية

اتساقا مع أفضل ممارسات الصناعة، تتولى إدارة منفصلة يرأسها نائب الرئيس لشئون إدارة المحفظة والمخاطر، إدارة السياسات المالية وسياسة المخاطر. وهذه الإدارة مستقلة عن كافة مجموعات المعاملات ومسئولة عن وضع توصيات بشأن السياسة المالية وقضايا إدارة المخاطر، ومناهج قياس المخاطر، وتخصيص رأس المال وتسعيه، والمبادئ التوجيهية الداخلية للسياسات المالية، ورصد الامتثال لهذه المبادئ، والقضايا المتعلقة بوكالة تحديد المراتب الائتمانية. وهى تغطى العمليات التجارية، ونشاط الخزنة، وإدارة المحفظة النشيطة بهدف ضمان الترابط والاتساق فى السياسات وإطار مالى متكامل لكل أنشطة الأعمال.

وأنشطة المؤسسة فى مجملها تحكمها مجموعة من السياسات المالية المعنية بالتعرض للمخاطر، وكفاية رأس المال، والفعالية المالية، وإدارة الأصول والخصوم، والسيولة، والمشتقات. وتخضع أنشطة معينة فى إدارة الخزنة والمحفظة لمبادئ توجيهية مفصلة للإدارة الداخلية فى كل مجال من مجالات النشاط.

وللمؤسسة سياسات تحدد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتعرض للمخاطر القطرية، القطاعات، والمنتجات، والمجموعات وكذلك بمقدمى عقود فرادى. وفى حين تفيد هذه المبادئ التوجيهية فى الحد من التعرض لمخاطر الأعمال وترصدها، فإن المؤسسة تحد أيضا من المخاطر المالية التى تتعرض لها من خلال الأخذ بسياسات مالية محافظة، وتشمل هذه فرض حد أدنى لنسبة كفاية راس المال يبلغ ٣٠ فى المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر وحد أقصى لنسبة الدينون زائدا الأصول النوعية، بما فى ذلك الضمانات القائمة إلى صافى قيمة الأصول يبلغ ٤ إلى ١ مادامت المؤسسة مدينة بقروض مستحقة للبنك الدولى للإنشاء والتعمير. وتأخذ المؤسسة بنهج محافظ لإدارة تعرض الأصول والخصوم والسيولة والمشتقات للمخاطر كما يجرى بيانه فيما بعد.

ويتم التحكم فى تعرض التمويل وسعر الفائدة والعملة للمخاطر من خلال سياسة تمويل ملائمة، تقضى بتمويل أصول القروض بخصوم لها خصائص مماثلة فيما يتعلق بسعر الفائدة والعملة. وبغية تلبية احتياجات العملاء للقروض بعملات أخرى غير الدولار بأسعار ثابتة أو معومة وتوفير المرونة فى اقتراض واستثمار الأصول السائلة بمختلف العملات وأسعار الفائدة البديلة، تستخدم المؤسسة المشتقات، أساسا المقايضات التى تتم خارج البورصة، لتحويل الأصول والخصوم إلى أصول وخصوم دولارية بسعر فائدة تركيبى متغير. ويتم تمويل الأسهم وأشباهاها من صافى قيمة الأصول وتقيده السياسة التى تطالب بألا تزيد هذه الاستثمارات ١٠٠ من صافى قيمة الأصول.

ويجرى رصد عدم التجانس فى العملة وأسعار الفائدة الذى ينشأ فى أثناء سريان قرض ما (بسبب تكوين المخصصات، والسداد مقدما، وإعادة الجدولة، وتلقى إيرادات من فروق الأسعار أو الرسوم بعملات غير الدولار، والفروق المحتملة فى تواريخ إعادة تحديد سعر الليبور بين الأصول والخصوم) وتغطيته على أساس جار وفق حدود التشغيل.

ومتطلبات السيولة فى المؤسسة تحكمها سياسة التمويل المناظر وسياسة السيولة. وبموجب سياسة التمويل المناظر ترحل المؤسسة السيولة الموحدة بالنسبة للقروض المعتمدة وليس المنصرفة. وبموجب سياسة السيولة، فإن المؤسسة مطالبة

بأن تحتفظ فى كل الأوقات بمستوى من الأصول السائلة لا يقل عن ٦٥ فى المائة من صافى متطلبات التدفقات النقدية المقدر للسنوات الثلاث التالية.

وحيازات المؤسسة من الأصول السائلة مكونة من محافظ مموله من السوق، ومن محفظة مموله من صافى قيمة الأصول ويتم إدارة مخاطر سعر الفائدة فى ضوء مدد مرجعية لكل محفظة منها، ويتم إدارة مخاطر العملة باستخدام مشتقات لتغطية مخاطر العملة. ويتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال شروط الجدارة للاستثمار والقيود المفروضة على جهة الإصدار استنادا إلى الحجم والمرتبة الائتمانية وكذلك حدود التركيز المفروضة على فئات الأصول.

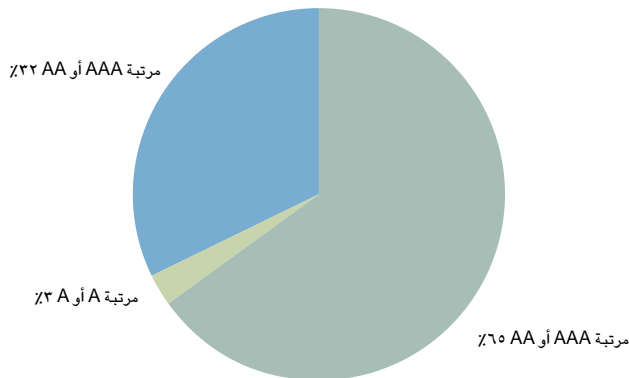
وتستخدم المؤسسة المشتقات فى مجالات التمويل، إدارة السيولة، إدارة الأصول والخصوم، ومنتجات إدارة مخاطر العميل، وإدارة المحفظة النشيطة.

وفيما عدا استخدام المشتقات لإدارة المحفظة النشيطة، وبعض المراكز التى تتخذ فى إدارة الأصول السائلة: فإن استخدام المشتقات لا تستتبعه مخاطر سوقية حيث إنها لا تستخدم إلا لأغراض التغطية وتخضع المخاطر السوقية الناشئة عن استخدام المشتقات فى إدارة الأصول السائلة والمحفظة للمبادئ التوجيهية التى تصدى لمثل هذه الأنشطة. وفى حين أن المشتقات الأخرى التى لا تستخدم إلا للتغطية لا تستتبع مخاطر السوق المفتوحة: فإنها تخلق تعرضا لمخاطر الائتمان ينشأ عن احتمال تعثر طرف مقابل عن السداد عندما يكون لعقد للمشتقات قيمته الإيجابية بالنسبة للمؤسسة. ولإدارة التعرض لمخاطر الطرف المقابل هذه تتبع المؤسسة سياسات إدارة مخاطر الائتمان تتعلق بمعايير الجدارة وحدود الائتمان ويتم تنسيقها على تلك المطبقة فى البنك الدولى للإنشاء والتعمير. ويتم تعيين الحدود فى ضوء إجمالي التعرض المحتمل لمخاطر الطرف المقابل.

وللوقاية من مخاطر انحدار منزلة الطرف المقابل الائتمانية عقب إبرام العقود: دخلت المؤسسة فى اتفاقية للضمان من سوق إلى سوق مع معظم الأطراف المقابلة لها فى التعامل فى المشتقات.

ويمكن برنامج إدارة المحفظة النشيطة المؤسسة من التغطية وإدارة إجمالي المخاطر المالية، والعائد؛ والتعرض للمخاطر المتكبدة فيما يتصل بمحفزاتها للقروض واستثمارات الأسهم والأسهم. ويتفق تصميم الاستخدام الاستباقي لتقنيات إدارة المخاطر؛ وأدوات التغطية؛ وإستراتيجيات تعزى؛ مع أهداف المؤسسة الخاصة بتحمل المخاطر المالية والخاصة بالإيراد.

توزيع مخاطر الائتمان الذى تقدمه الخزنة



استعراض المحفظة

وبلغت المدفوعات المنصرفة في السنة المالية ٢٠٠٥، ٣,٥ مليار دولار، بعد أن كانت ٣,٢ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٤. وبلغت مدفوعات القروض المنصرفة ٢,٩ مليار دولار ومدفوعات الأسهم المنصرفة ٥٨٨ مليون دولار. كما صرفت المؤسسة ٥٥٥ مليون دولار نيابة عن مؤسسات مالية تشارك في قروضها المشتركة.

تصنيف محفظة المؤسسة

٣٠ يونيو ٢٠٠٥
(ملايين الدولارات)

١٨١٠٨	القروض والأسهل التي تم الارتباط بها
١٤٧٨١	القروض
٣٣٢٧	الأسهل
١١٦٧	تعرض للمخاطر خارج الميزانية
	إجمالي المحفظة التي تم الارتباط بها لحساب المؤسسة
١٩٢٧٤	الخاص (على منتجات إدارة المخاطر والضمانات)
	إجمالي المحفظة التي تم الارتباط بها المحتجزة لحساب
٥٢٨٣	المشاركين
١٢٢٧٦	إجمالي المحفظة المنصرفة
٥٨٣٢	إجمالي المحفظة غير المنصرفة

إدارة المحفظة

كجزء من جهودها في مجال الإشراف، ترصد المؤسسة عن كثب الامتثال للاتفاقيات الخاصة بالاستثمار، وتزور المواقع لمراجعة وضع المشروعات، وتساعد في إيجاد الحلول للمشروعات التي تعاني من مشاكل. ولتدعيم الإشراف على المحفظة، فإن لدى المؤسسة وحدات لإدارة المحفظة في كل شعب الاستثمار، يرأس كل منها مدير محفظة. ويساعد هذا الهيكل في تحديد المشاكل مبكراً وعلاجها في الوقت المناسب. كما يدعم هذه العملية، الإبقاء على نظام لتحديد مرتبه خطر الائتمان في كل استثمار. وإضافة لذلك، استمر انتداب العاملين في المقر الرئيسي دورياً ونقلهم إلى المواقع الميدانية؛ وتم تكليف أعضاء هيئة العاملين المحليين في البعثات المقيمة بمهام للإشراف على نحو متزايد. وتبذل المؤسسة جهوداً خاصة لضمان إحاطة البنوك المشتركة في قروض المؤسسة بصورة منتظمة بتطورات المشروعات من خلال شعبة قروض الفئة باء. وهناك دوماً تشاور وثيق ومستمر بين المؤسسة والمشاركين فيها.

زادت محفظة المؤسسة التي كان قد تم الارتباط بها حتى نهاية السنة المالية ٢٠٠٥ بنسبة ٧,٦ في المائة لتصل إلى ١٩,٣ مليار دولار؛ وذلك بعد أن كانت ١٧,٩ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٠٤^(١). وكان نحو ٧٧ في المائة من المحفظة المرتبطة بها قروضاً تبلغ ١٤,٨ مليار دولار؛ وكان ١٧ في المائة استثمارات في الأسهم تبلغ ٣,٣ مليار. وكانت منتجات الضمانات تبلغ ٩٩٨ مليون دولار تمثل ٥ في المائة من المحفظة المرتبطة بها؛ وبلغت منتجات إدارة المخاطر ١٦٨ مليون دولار تمثل نحو ١ في المائة. وبالإضافة لذلك؛ احتفظت المؤسسة وأدارت نيابة عن المشاركين ٥,٣ مليار دولار كانت قد جمعتها في قروض مشتركة. وفي نهاية السنة المالية ٢٠٠٥؛ كانت المحفظة المرتبط بها تشمل استثمارات في القروض والأسهل؛ ومنتجات إدارة المخاطر وضمانات في ١٣١٤ شركة في ١١٩ بلداً.

وبلغت الزيادة الصافية في المحفظة المرتبطة بها ١,٤ مليار دولار بعد الأخذ في الحسبان الارتباطات الجديدة والدفعات المسددة؛ والمبيعات؛ والإلغاءات؛ والسداد مقدماً وشطب الديون؛ وتسويات تحويل العملة. وبلغ إجمالي مدفوعات سداد أصل القرض والسداد مقدماً ٢,٣ مليار دولار، وتم بيع أو استرداد استثمارات في الأسهم بلغت ٥١٥ مليون دولار.

وظل إجمالي المحفظة المنصرفة لحساب المؤسسة الخاص دون تغيير تقريباً عند ١٢,٣ مليار دولار في نهاية السنة المالية ٢٠٠٥، وذلك أساساً بسبب المستويات الأعلى من السداد مقدماً للقروض. وخلال السنة المالية، نمت محفظة القروض المنصرفة بنسبة ٢,٣ في المائة، في حين انكسرت محفظة الأسهم المنصرفة بنسبة ٩,٥ في المائة^(٢).

وكثير من استثمارات المؤسسة مسماة بالدولار، ولكن المؤسسة تقتصر بتشكيلة من العملات لتنوع فرص حصولها على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض. ويرد تصنيف عملات محفظة القروض المنصرفة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، في الملاحظات على القوائم المالية (انظر الجزء الثاني من التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية). وتقلل المؤسسة لأدني حد تعرضها للمخاطر المتعلقة بالمعاملات خارج الميزانية بالدخول في مقايضات للتعويض، وحقوق خيار، ومراكز العقود الآجلة مع نظراء من ذوي المرتبة الائتمانية العالية في السوق ومن خلال الأداء عن طريق استعراض ائتمانات كل الأطراف المقابلة.

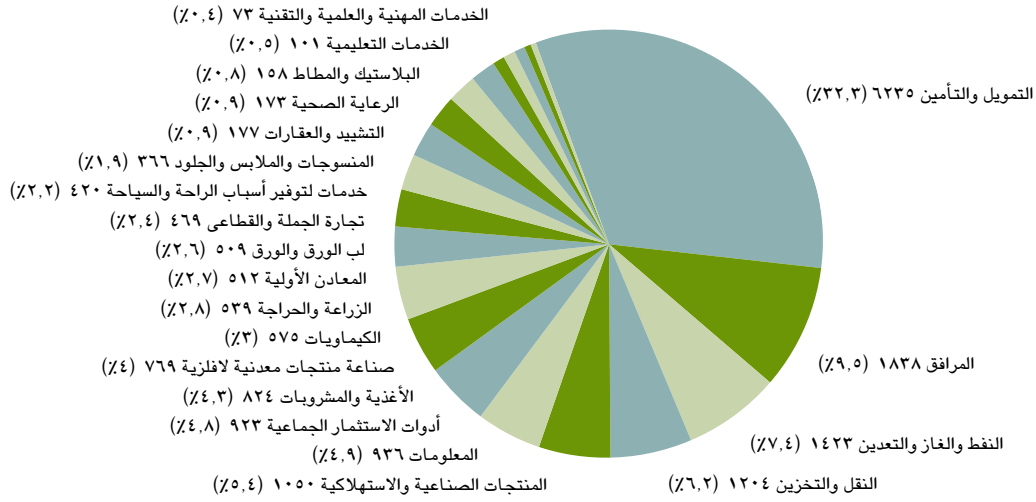
الارتباطات والمدفوعات المنصرفة

تركزت الارتباطات الجديدة من حساب المؤسسة الخاص في مناطق أوروبا وآسيا الوسطى (٢٦ في المائة)، وأمريكا اللاتينية والكاريبي (٣٦ في المائة) وشرق آسيا والمحيط الهادى (١٤ في المائة). وكانت قطاعات الأعمال التي حصلت على أكبر حجم من الارتباطات الجديدة هي التمويل والتأمين بنسبة ٤١ في المائة والنقل والتخزين بنسبة ٧ في المائة.

(١) تشمل المحفظة المرتبطة بها منتجات الضمانات وإدارة المخاطر وهي خارج الميزانية.
(٢) التزمت المؤسسة بقواعد 1 - 03 - EITF السارية في ٣١ مارس ٢٠٠٥ وقد غيرت هذه القواعد سياسة المؤسسة في تخصيص احتياطي للخسائر وإجراءات التقييم بالنسبة للتلغ فيما يتعلق باستثمارات الأسهم. وتطالب هذه القواعد بتخصيص الاستثمارات التي تلغ والتي لا يكون فيها التلغ مؤقتاً إلى قيمتها بعد التلغ. كما تطالب بأن تصبح القيمة بعد التلغ هي أساس التكلفة الجديدة للأصل. وبلغ إجمالي شطب الأسهم في السنة المالية ٢٠٠٥، ٤٥٩,٨ مليون دولار وعلى نفس الأساس الذي طبق في السنة المالية ٢٠٠٤، زادت محفظة الأسهم المنصرفة بنحو ٦ في المائة.

المحفظة التي تم الارتباط بها لحساب المؤسسة الخاص

حسب القطاع في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات)



إجمالي محفظة المؤسسة ١٩٢٧٤ دولار

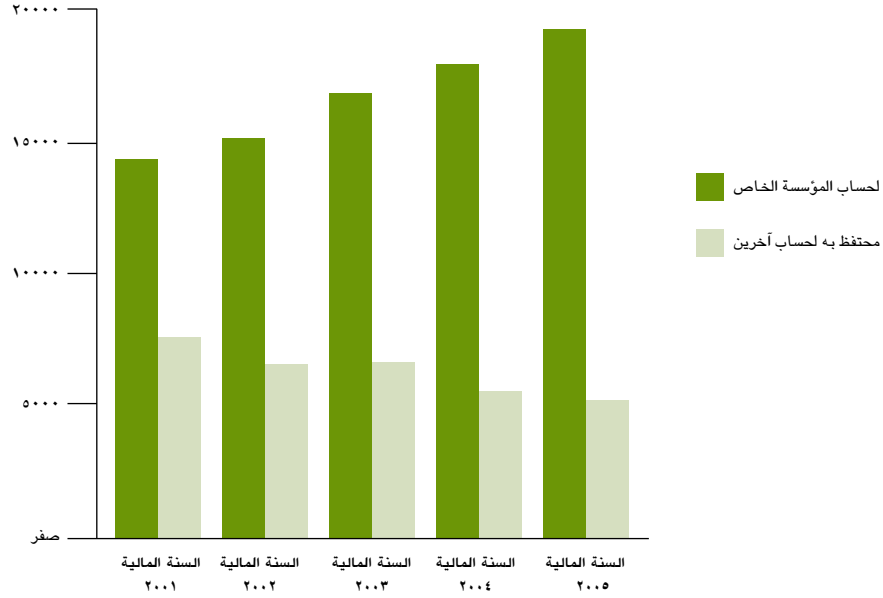
وخلال السنة المالية ٢٠٠٥، بلغ إيراد محفظة القروض والأسهم ١,٨ مليار دولار، بارتفاع ٦٣ في المائة عن السنة المالية ٢٠٠٤، وهو ما يعزى أساساً إلى ارتفاع الأرباح الرأسمالية وإيراد الأرباح المستمر من محفظة الأسهم. وبلغت أصول القروض القائمة غير المسددة على القروض عديمة الأداء المتعثرة كنسبة مئوية من محفظة القروض المنصرفة ٦,٤ في المائة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٥، مقابل ١١,٥ في المائة في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤. وخلال نفس المدة، انخفضت أصول القروض المتأخرة كنسبة من محفظة القروض المنصرفة من ٥,١ في المائة إلى ٤,١ في المائة. وإضافة لذلك انخفض مستوى مخاطر محفظة القروض في السنة المالية ٢٠٠٥. بسبب النمو الاقتصادي المستدام في الأسواق الناشئة، مما قلل مستويات المخاطر القطرية وكذلك مستويات مخاطر الائتمان الخاصة بالاستثمارات القائمة.

وارتفعت الأرباح غير المتحققة المقدرة على محفظة الأسهم خلال السنة المالية ٢٠٠٥. وتحققت أرباح رأسمالية تبلغ ٧٢٣ مليون دولار، بزيادة كبيرة على مبلغ ٣٨١ محقق في السنة المالية ٢٠٠٤. وحصلت المؤسسة على أرباح تبلغ ٢٥٨ مليون

وتقييم إدارة العمليات المشروعات كل حالة على حدة عندما تثار الصعاب. وبالنسبة للمشروعات التي تعاني من مشاكل حادة بصفة خاصة؛ تحدد إدارة العمليات الخاصة بإجراءات العلاج المناسبة. وفي مثل هذه الأوضاع؛ تسعى إلى التفاوض على اتفاقيات مع كل الدائنين وحملة الأسهم لتقاسم عبء إعادة الهيكلة حتى يتسنى حل هذه المشاكل في حين يستمر تشغيل المشروع. وفي حالات استثنائية؛ عندما تصل الأطراف إلى طريق مسدود في المفاوضات؛ تتخذ المؤسسة كل التدابير الملائمة والضرورية لحماية مصالحها.

وتتولى شعبة إدارة محفظة الشركة في المؤسسة إدارة المخاطر المالية والتعرض للمخاطر فيما يتعلق بمحفظة استثمارات القروض والأسهم باستخدام أدوات ووسائل وإستراتيجيات إدارة المخاطر المستندة إلى السوق. وتشمل أنشطة إدارة المحفظة المعتمدة استخدام الأدوات المستندة إلى السوق. لإجراء معاملات التغطية على محفظة المؤسسة للقروض والأسهم، وكذلك إستراتيجيات إعادة شراء الأسهم. وتشترك كل المعاملات والإستراتيجيات في هدف مشترك يتمثل في حماية المحفظة من مخاطر الهبوط.

محفظة المؤسسة المرتبط بها (بملايين الدولارات)



* تشمل إجماليات الحساب الخاص للمؤسسة من السنوات ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ مخاطر الإدارة والضمانات.

إلى تقديرات القيم العادلة. ونتيجة لذلك؛ سجلت المؤسسة إفراجا عن مخصصات للاحتياط من الخسائر على استثمارات للأسهم بمبلغ ٢٦٩ مليون دولار

وتحدد الإدارة الاحتياطيات الخاصة لمواجهة خسائر القروض على أساس استعراض المحفظة وتوصيات وحدات إدارة المحافظ في شعب الاستثمار. وتحقيقا لهذا الغرض؛ يتم استعراض محفظة القروض بأسرها كل ثلاثة أشهر. وتحدد الإدارة الاحتياطيات العامة باستخدام تقنية المحاكاة المستندة إلى ممارسة مونت كارلو. ويفحص مراجعو حسابات المؤسسة الخارجيون بدقة التوصيات والسياسات ومناهج تحديد الاحتياطيات لتقاء الخسائر.

دولار مقابل ٢٠٧ ملايين دولار خلال السنة المالية ٢٠٠٤. وكانت الأرباح في السنة المالية ٢٠٠٥ أعلى منها في السنة المالية ٢٠٠٤، أساسا نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ونقصت الاحتياطيات المخصصة لمواجهة الخسائر على استثمارات القروض إلى ٢٨٩ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥، تمثل ٩,٩ في المائة من محفظة القروض المنصرفة؛ بانخفاض عن نسبة قدرها ١٤ في المائة تحققت في السنة المالية ٢٠٠٤. وكان النقص راجعا إلى انخفاض قدره ٣٢١ مليون دولار في احتياطيات خاصة بقروض معينة بعد شطب ديون قدرها ١٤٣ مليون دولار وانخفاض في الاحتياطي العام قدره ٥٧ مليون دولار. كما غيرت المؤسسة عملية تقدير التلف التي تقوم بها في استثمارات الأسهم في السنة المالية ٢٠٠٥ لاعتماد منهج لتقدير التلف التي تقوم بها يستند أساسا

منتجات المؤسسة وخدماتها

منتجات الاستثمار

الأسهم وأشباه الأسهم

تخاطر المؤسسة برأسمالها الخاص بشراء حصص في شركات المشروعات وكيانات المشروعات الأخرى، والمؤسسات المالية، والمحافظ أو صناديق الأسهم الخاصة. ونحن عادة نكتتب بما يتراوح بين ٥ و ٢٠ في المائة من أسهم الشركة. وفي الظروف العادية، لا نحتفظ بحصة تزيد على ٣٥ في المائة كما لا نكون أكبر مساهم في أي مشروع. ونحن نستثمر للأجل الطويل في مشروعاتنا. وعندما يحين وقت البيع، فإننا نفضل التخارج إما ببيع الأسهم عن طريق التداول أو، إذا سمحت السيولة بذلك، في سوق لرأس المال عقب طرحها في اكتتاب عام.

ونحن نستثمر، باستخدام صكوك وأشباه الأسهم، من خلال منتجات تجمع بين سمات الديون والأسهم على حد سواء. وتفرض بعض الصكوك، مثل القروض الثانوية والديون القابلة للتحويل، جداول ثابتة للسداد. ولا تتطلب أنواع أخرى، مثل أذونات الأسهم الممتازة، وأذونات الإيراد، مثل هذه الترتيبات الصارمة للسداد.

القروض وخدمات الوساطة

نقوم بتمويل المشروعات والشركات من خلال القروض التي نقدمها من الفئة أ، وهي لحساب المؤسسة الخاص. ولا تستطيع المؤسسة قبول ضمانات حكومية كتأمين لقروضها. وتتراوح آجال استحقاق القروض من الفئة أ بصفة عامة بين ٧ سنوات و ١٢ سنة من بدء إنشاء القرض، لكن بعض القروض تم مد أجله حتى ٢٠ سنة. وتقدم قروض المؤسسة بالعملة الرئيسية وبعدد متزايد من عملات الأسواق الناشئة.

ونحن نولي حرصا شاملا وواجبا قبل الاستثمار في أي مشروع. ونظرا لخبرتنا الواسعة في الإقراض في البلدان النامية، فإننا مؤهلون على نحو فريد لتقييم المخاطر المرتبطة بالمشروعات. ونحن على استعداد لتقديم القروض التي تسد فقط من التدفقات النقدية للمشروع، مع الرجوع بدرجة محدودة على الكفلاء أو دون الرجوع عليهم.

كما أننا نقدم القروض للبنوك الوسيطة، وشركات التمويل التاجيري، وغيرها من المؤسسات المالية من خلال حدود التسهيلات الائتمانية التي تسفر عن دعم الإقراض من الباطن. وتوجه حدود التسهيلات الائتمانية هذه عادة إلى مشروعات الأعمال الصغيرة.

القروض المشتركة

القروض المشتركة، أو القروض من الفئة ب، جزء أساسي من جهود المؤسسة لحشد تمويل القطاع الخاص في البلدان النامية، وبذلك تزيد من تأثيرنا بشأن التنمية.



COURTESY OF ASIAN COMMERCIAL BANK



COURTESY OF ODEBRECHT

المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

تكمل المساعدة التقنية لمدى أبعد، أنشطة الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة بتقديم خدمات استشارية وتدريبية للحكومات والشركات الخاصة في البلدان النامية. وتقدم المؤسسة كثيرا من هذه الخدمات من خلال تسهيلات المساعدة التقنية التي يدعمها المانحون التي تركز إما على منطقة أو على جانب إستراتيجي من جوانب التنمية. كذلك تدير المؤسسة صناديق استثمارية تدعمها الحكومات المانحة وأنشأت آلية للتمويل تضع جانبا نسبة من صافى إيراد المؤسسة كإسهام في العمليات التي يمولها المانحون.

وتتعاون المؤسسة مع البنك الدولي من خلال عدة وحدات مشتركة تعالج جوانب لتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك قضايا السياسة، وتقديم المشورة للقطاع ومعاملات محددة. وتشمل أنشطتنا تقديم المشورة بشأن سياسة المنافسة، وهيكله الخصخصة، والتحليل السياسي لمناخ الاستثمار. ويرمى جانب كبير من مساعدتنا التقنية وخدماتنا الاستشارية إلى تحسين ممارسات الأعمال في الشركات والمؤسسات المالية التي نستثمر فيها، وتشمل محاور التركيز الارتقاء بالامتثال للمعايير الدولية، خاصة في مجالات تنظيم وإدارة الشركات والأداء البيئي والاجتماعي. وتشجع جهودنا تنمية المؤسسات الصغرى، وخلق روابط بينها وبين الشركات الكبرى، ومساعدة عملائنا على زيادة أنشطتهم لتنمية المجتمع المحلي في المناطق التي يعملون بها.

ومن خلال هذه الآلية تشارك المؤسسات المالية بصورة كاملة في مخاطر الائتمان التجارى للمشروعات، في حين تظل المؤسسة، هي المقرض القياسى. ويتقاسم المشاركون في قروض المؤسسة المزايا التي تحصل عليها المؤسسة باعتبارها مؤسسة للتنمية متعددة الأطراف، بما في ذلك فرص الحصول التفضيلية على الصرف الأجنبى بحكم الأمر الواقع. وحينما يمكن أن يسرى ذلك، فإن هذه البنوك المشاركة تعفى أيضا من الشروط الإلزامية لتكوين محفظات احتياطية قد تفرضها الهيئات القائمة بالتنظيم.

التمويل المهيكل

كما تقدم المؤسسة حلولاً للتمويل المهيكل لعملائها، بما يمكنهم من جمع مبالغ من رأس المال أكبر بصورة ضخمة من ذلك الذى تتيحه المؤسسة فى حدود التعرض للمخاطر المقررة. وهذا أمر مهم بصفة خاصة فى حشد أموال بالعملة المحلية فى السوق المحلية من مؤسسات استثمارية ومؤسسات مالية.

ومن خلال ضمانات الائتمان الجزئية لصكوك الديون، تستخدم المؤسسة مرتبتها الائتمانية أ ثلاثية (AAA) لمساعدة العملاء على تنوع مصادر تمويلهم، ومد أجل الاستحقاق، والحصول على التمويل بالعملة التي يختارونها. كذلك تساعد المؤسسة العملاء فى هيكلة عمليات التوريد وتسهيلات تقاسم المخاطر المرتبطة بجمع الأصول. وتواصل المؤسسة تطوير منتجات مهيكله أخرى استجابة لاحتياجات العملاء للتمويل.

إدارة المخاطر

تزود منتجات المؤسسة لإدارة المخاطر، العملاء بفرص الوصول لأسواق المشتقات طويلة الأجل. وتتيح أدوات تغطية العملة، للعملاء تغطية تعرضهم لمخاطر الصرف الأجنبى، التي ترتبط على نحو نموذجي بالافتراض بالعملة الأجنبية. ومع نمو مشتقات الأسواق الناشئة، تقدم المؤسسة تغطية بالعملة المحلية حيثما توجد هذه الأسواق. كما تقدم المؤسسة منتجات مشتقة لتمكين العملاء من تدبر المخاطر التي يتعرضون لها من جراء سعر الفائدة وأسعار السلع الأساسية.

ملاحظات وتعريف

NEERAJ JAIN

ملاحظات وتعريف

قرض أ وقرض ب. اتفاقية لقرض واحد بين المقترض ومؤسسة التمويل الدولية وهي في العادة تتعاقد على كامل مبلغ التمويل الذي ستقوم بتوفيره المؤسسة والمؤسسات المشاركة. وقد يكون قرض المؤسسة من جزئين (١) قرض أ هو حصة المؤسسة، ممول من موارد المؤسسة الخاصة ويخضع لشروطها المتفق عليها للقرض، (٢) القرض ب ويموله المشاركون بشروط قد تختلف عن شروط المؤسسة.

الارتباطات تشمل (١) قروض موقعة واتفاقيات لاستثمارات في أسهم رأس المال (بما في ذلك أشباه الأسهم)، (٢) اتفاقات ضمانات موقعة، (٣) تسهيلات لإدارة المخاطر تعتبر جاهزة للتنفيذ مثلما توضح اتفاقية الرابطة الدولية لسامسة الأوراق المالية ISDA أو اتفاقية لإدارة المخاطر موقعة مع العميل.

المدفوعات المنصرفة هي قروض واستثمارات مدفوعة.

تبدأ السنة المالية لمؤسسة التمويل الدولية من أول تموز/ يوليو حتى ٣٠ حزيران/ يونيو. ومن ثم فإن السنة المالية ٢٠٠٥ بدأت في تموز/ يوليو ٢٠٠٤ وانتهت في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

مبالغ الاستثمار مدرجة بالدولار الأمريكي مالم ينص على خلاف ذلك.

إعاد الإقراض أو الإقراض من الباطن هي عملية إقراض التمويل الذي تم الحصول عليه من مصادر المؤسسة الخاصة عن طريق وطاء، مثل البنوك المحلية ومؤسسات التمويل بالغ الصغر.

تشارك مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسات المشاركة معها في تحمل كافة المخاطر الائتمانية التجارية للمشروعات، إلا أنه نظرا لأن المؤسسة هي المقرض الأصلي (المسجل) فإن المؤسسات المشاركة تحصل على نفس المزايا الضريبية ومزايا المخاطر القطرية التي تستمدها المؤسسة من وضعها الخاص كمؤسسة مالية متعددة الأطراف.

تتضمن أدوات أشباه الأسهم خصائص كل من القروض والأسهم، والتي يكون الغرض منها توفير درجات متباينة من المفاضلات بين المخاطر/ العائد التي تقع بين القروض المباشرة والاستثمار في الأسهم.

في بعض الجداول، قد يختلف المجموع عن حاصل جمع الأرقام كل على حدة نظرا لتقريب الكسور إلى أقرب رقم صحيح.

يضم البنك الدولي كلا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD ومؤسسة التنمية الدولية IDA.

وتضم مجموعة البنك الدولي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية IDA ومؤسسة التمويل الدولية IFC والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار MIGA والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID.